

• النوع الخامس :

المتَّصلُ

وَيُسَمَّى : الْمُؤْصُولُ ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ ، مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَوْقُوفًا عَلَى مَنْ كَانَ .

(النوع الخامس : المتصل ، ويسمى الموصول) أيضًا .

(وهو ما اتصل إسناده) قال ابن الصلاح^(١) : بسماع كل واحد من رواته ممن فوقه . قال ابن جماعة : أو إجازته إلى منتهاه .

(مرفوعًا كان) إلى النبي ﷺ (أو موقوفًا على من كان) .

هذا اللفظ الأخير زاده المصنف على ابن الصلاح ، وتبعه ابن جماعة فقال : «على غيره»^(٢) ، فشمِلَ أقوال التابعين ومن بعدهم .

وابن الصلاح قصَّره على المرفوع والموقوف ، ثمَّ مثل الموقوف بمالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر ، وهو ظاهر في اختصاصه بالموقوف على الصحابي .

(١) «علوم الحديث» (ص : ٦٥) .

(٢) نصُّ كلام ابن جماعة في «المنهل الروي» (ص : ٤٠) : «وهو ما اتصل سنده بسماع كل راوٍ له ممن فوقه إلى منتهاه ، ومن يرى الرواية بالإجازة يزيد : «أو إجازة» سواء أكان مرفوعًا إلى النبي ﷺ أم موقوفًا على غيره» .

وأوضحه العراقي^(١) فقال : وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم ، فلا يُسمونها متصلةً في حالة الإطلاق ، أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم ؛ كقولهم : هذا مُتَّصِلٌ إلى سعيد بن المسيب ، أو إلى الزهري ، أو إلى مالك ، ونحو ذلك .

قيل : والنكتة في ذلك أنها تُسمى «مقاطيع» ، فإطلاق المُتَّصِلِ عليها كالوصف لشيء واحدٍ بمتضادين لغةً .

* * *

(١) «التبصرة» (١/١٢١ - ١٢٢) .